

فانما ترثه لان امة القصد باعتبار كون المكسب سبب الفقرة وارثا
والمراث انما يثبت عند الموت فيعتبر حاله وقت الموت ولو وطئها
الابن وهي مكروهة وهو صبي او مجنون لم ترثه لان حكم الفجر باعتبار
آمة القصد وذلك يثبت على قصد معتبر شرعا وليس للصبي والمجنون
قصد معتبر شرعا فلا يثبت حكمه فمما يقعها كما لا يثبت حرمان
الميراث يقتل باشره الصبي او المجنون ولو وطئها ابن ابنه وهي
مكروهة حتى وقعت القرينة بينهما فان كان الابن حيا فلا ميراث لها
لان ابن الابن ليس وارثا لجد في هذه الحالة فتكون آمة القصد
الى ابطال ميراث النساء منفية بخلاف ما اذا كان ميتا فتمت القصد
هناك موجودة ولو وطئها الابن وهي مكروهة وهو غير وارث بان
كان كافرا او قتيلا لم ترث لان آمة القصد هناك منفية واسد اعلم
ومنها الملائكة بمنزلة من لا قرابة له من قبل ابيه وله قرابة من
قبل امه وهو قول الزبير وسليمان بن بشر وبه اخذ علمنا
والشافعي رحمه الله تعالى وكان ابن مسعود وابن عمر يقولان عصبة
ولد المارعة امة وبه اخذ عطاء ومجاهد وكشعبي وعن ابن مسعود
في رواية اخرى قال عصبة امة وهي بمنزلة الاب والام له وهو قول
الحكم بن عيينة واحمد بقوله عليه السلام يحوز المارة ميراث لغيره
وعتقها وكوله كذا لا عنت به ثم عصبة لعنتها فكذا الولد كذا لو عنت
به وروى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال ام ولد المارعة ابوه وامه ولا ترث جميع ماله اذا لم يكن معها
غيره واستحقاق اجمع يكون بالعصوبة واجمعة لقول ابن ابي عمير

عن

عن داود بن هذان انه كتب الى ابي بصير له بالمدينة ان اسئل من بقي
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ولد المارعة من
عصبة فكتب في جوابه انهم ذكر واعن النبي صلى الله عليه وسلم ان
عصبة عصبة امة ولا ترث شيئا من بيتي العصوبة على النسبة والنسبة
الى الاباء دون الامهات الا اذا انقضت النسبة من جانب الاب
فحينئذ تكون النسبة الى الام الا ترى ان الله تعالى نسب عيسى عليه
السلام الى امه لما لم يكن له اب فكذا حكم العصوبة المبنية عليه
النسبة تثبت لتمام الام اذا انقضت من جانب الاب وهو نظير
لا العتق والا صل فيه لتمام الاب فان لم يكن له ولا من قبل ابيه
صار ممتسا بالام وحجتنا في ذلك ان اثبات العصوبة لتمام
الام ابطال احكام الثابت بالنسب وهو ان الله تعالى شرط لورث
الابن لوم ان يكون الميت كلاله مطلقا وعلى ما قالوا اذا تركه ابن
المارعة بنتا وانما الام يكون كمنصف للبنت والباقي للاحق بالعصبة
وقريرت الا في بدو وان يكون الميت كلاله خافيا فنسب لان النسب
اقوى اسباب الارث والامه كالا بأم اضعف فلا يجوز ان يستحق به
اقوى اسباب الارث وهذا بخلاف قولنا فان استحقاقه باعتبار
الاعتاق والذكر ولا نرى فيه سواء اما الحديث فليس فيه بيان
انها تحوز ميراثا بالعصوبة وانما تحوزه فرضا ورد والمراد بجديت
ابن عيسى رضي الله تعالى عنهما انها ابوه وامه في وجوب البر والارث
عليه لهما ما قيل ينبغي المارة ان يجعل ثلثة ارباع البر والارث لأمه
وغيره لا يبيد وولد المارعة يجعل البر والارث لأمه والمراد بجديت